

## المحور الرابع: النظريات النقدية

تمهيد:

تهدف النظرية النقدية الى التعرف على العوامل المحددة لقيمة النقد في أي لحظة من الزمن وتفسير التغيرات التي تطرأ عليها خلال فترات من الزمن فجوهر ومحل النظرية النقدية هو تفسير التغير في قيمة النقود وانعكاس ذلك على المستوى العام للأسعار خاصة والمتغيرات الاقتصادية الأخرى عامة.

### أولاً: النظرية النقدية الكلاسيكية

يقصد بالنظرية النقدية الكلاسيكية تلك النظرية التي نشأت وتطورت بفضل جهود الاقتصاديين في كل من المدرستين الكلاسيكية والنيوكلاسيكية والتي تبلورت فيما بعد وأصبحت تعرف باسم " نظرية كمية النقود" وتعتبر النظرية "النقدية الكلاسيكية" آخر عنصر في البناء الكلاسيكي.

1- أسس ومبادئ النظرية النقدية الكلاسيكية : يمكن ايجاز أهم مبادئ وأسس النظرية النقدية الكلاسيكية فيما يلي:

-الحرية الاقتصادية: (حرية الفرد في اختيار النشاط)

-عدم تدخل الدولة: التدخل في حدود وفي أمور معينة

-الملكية الخاصة: من أركان النظام الرأسمالي

-مبدأ المنافسة الحرة "التامة"

-مبدأ الربح (عند الكلاسيك الربح هو أفضل حافز على الإنتاج والتقدم الاقتصادي)

قانون السوق: يرى الكلاسيك أن جهاز الاثمان هو القوة الحقيقية الموجهة للنشاط الإنتاجي وتحقيق التوازن وفي حالة حدوث اختلال لأي سبب فسرعان ما يتجه تلقائياً الى التوازن من جديد بافتراض أن الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل. فحسب قانون ساي للأسواق فهو يرى ضرورة أن كل عرض يخلق الطلب الخاص به (كل عرض يخلق الطلب) وأن السلع المنتجة تحمل في طياتها أسباب استهلاكها.

-مبدأ مرونة جهاز سعر الفائدة: على افتراض تحقيق التوازن بين الادخار والاستثمار فإذا زادت المدخرات فإن القوى الاقتصادية تعمل عملها بحيث تخفيض من سعر الفائدة ومنه يقل الحافز على الادخار ومنه فالفائدة في نظر الكلاسيك هي جزاء الادخار أو ثمن استعمال راس المال.

2- النظرية الكمية للنقود: تقوم هذه النظرية على أساس أخذ النقود كعامل محايد وهدفه هو تحديد مستويات الأسعار وتعتبر النقود كأى سلعة من السلع وتحدد قيمتها بتفاعل عوامل عرضها والطلب عليها فالزيادة في عرض النقود بالنسبة للطلب عليها يؤدي الى انخفاض قيمتها مما يؤدي الى ارتفاع أسعار السلع والخدمات أما إذا ارتفع مستوى الطلب على النقود على مستوى المعروض منها فإن هذا يؤدي الى ارتفاع قيمتها وانخفاض مستوى الأسعار.

ففي القرن 15 ونتيجة التضخم الذي حدث في بريطانيا توصل الاقتصادي دافيد ريكاردو أن قيمة النقود تتناسب عكسياً مع كميتها باعتبار أن أي زيادة في المعروض النقدي يؤدي الى زيادة في المستوى العام للأسعار بنفس النسبة.

وفي القرن 20 أخذت هذه النظرية شكلها النهائي والحقيقي من خلال معادلة التبادل "لفيشر" ومعادلة الأرصدة النقدية الحاضرة "معادلة كمبريدج"

## المحور الرابع: النظريات النقدية

### 3-معادلة التبادل "فيشر"

تمت صياغة المعادلة من قبل فيشر سنة 1917 والتي تعبر عن العلاقة بين عرض النقود والطلب عليها ومحاولة تحديد مختلف العوامل التي تساهم في التأثير على المستوى العام للأسعار ومعادلة المبادلة عبارة عن المساواة بين قيمة النقود وقيمة السلع والخدمات التي تبادلها عن طريق النقود

$$MV=PT.....(1)$$

M: كمية النقود

V: سرعة تداول النقود "سرعة دوران النقود"

P: المستوى العام للأسعار

T: مجموع المعاملات

ووفقا للتحليل الاقتصادي الكلاسيكي قامت النظرية الكمية للنقود على افتراض:

-ثبات حجم المعاملات (المبادلات)(T)

-ثبات سرعة دوران النقود (V)

أي النظرية تؤكد على وجود علاقة تناسبية بين كمية النقود من جهة والمستوى العام للأسعار من جهة أخرى حيث يكون مجموع قيم عمليات المبادلة مساويا للمبالغ التي دفعت في تسويتها

$$P=MV/T.....(2)$$

$$P= F(M)$$

أي كمية النقود (M) هي المتغير المستقل و(P) المستوى العام للأسعار هو المتغير التابع (العلاقة بين M و P علاقة طردية تناسبية).

4-نقد معادلة التبادل: تعرضت هذه النظرية الى انتقادات عديدة يمكن ايجازها فيما يلي:

-افتراض دوما ثبات العوامل المحددة لقيمة النقد (باستثناء مستوى الأسعار) لكن الواقع تجد عدم صحة ثبات هذه الفروض.

-من الصعب تصديق ثبات العوامل التي تحدد كمية المبادلات (T) وسرعة دوران النقود (V)

-لم تأخذ النظرية النقدية التقليدية بعين الاعتبار متغيرات أخرى هامة كسعر الفائدة حيث اعتبرت هذا الأخير ظاهرة حقيقية.

-تقوم هذه النظرية في اعتمادها على العلاقة بين قيمة النقد والمتغيرات الاقتصادية الأخرى على التحليل السكوني وليس المتحرك الديناميكي

-ترى النظرية أن حجم الإنتاج يعد مستقلة تماما عن التداول النقدي ذلك لأن التحليل الكلاسيكي أهمل أهمية الجانب النقدي ذلك لأن النقود لا تؤدي الى وظيفة واحدة وهي وسيط للتبادل.

5-معادلة الأرصد النقدية الحاضرة: تقوم هذه المعادلة على مفهوم معادلة "فيشر" في وجود علاقة مباشرة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار الا أن الاختلاف يرجع الى أن معادلة "فيشر" قد نظرت للانفاق من خلال سرعة دوران النقود أما معادلة الأرصد النقدية فقد نظرت للانفاق من خلال الطلب على النقود.

## المحور الرابع: النظريات النقدية

إذا أساس معادلة "كمبريدج" تقوم على العلاقة بين الرغبة في الاحتفاظ بأرصدة نقدية من جهة والدخل النقدي من جهة أخرى باعتبار أن التغيرات في رغبة الافراد أو ميلهم للاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة يؤدي الى التأثير على حجم الإنتاج ثم على حجم الدخل وأخيرا على المستوى العام للأسعار أي التأثير على الأسعار من خلال تغيير كمية النقود يكون وفق نظرية الأرصدة النقدية تأثيرا غير مباشر ويمكن إعطاء الصيغة الرياضية لهذه المعادلة بافتراض أن مجموع أفراد المجتمع يحتفظون في فترة زمنية معينة بنسبة من الدخل الوطني الحقيقي والذي يمكن التعبير عنه بمصطلح التفضيل النقدي ونرمز له بالرمز (K)

هناك علاقة عكسية بين التفضيل النقدي (K) وبين سرعة دوران النقود (V)

$$K=1/V.....(3) \quad V= 1/K$$

بتعويض حجم المعاملات (T) بالإنتاج أو الدخل (Y) في معادلة التبادل... (1) تصبح معادلة الأرصدة النقدية كما يلي:

$$MV=PY .....(4)$$

وبتعويض المعادلة رقم... (3) في المعادلة رقم... (4) نحصل على الصيغة الرياضية لمعادلة كمبريدج التالية:

$$M.1/K =PY$$

$$M=P(YK)..... (5)$$

P: الدخل الحقيقي من عملية الإنتاج في وحدة الزمن

K: النسبة التي يرغب الافراد الاحتفاظ بها في شكل أرصدة نقدية من أجل الانفاق

من المعادلة (5) نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار شرط ثبات كل من الدخل أو الإنتاج (Y) والتفضيل النقدي (K)

وفي هذا الصدد يقول "الفريد مارشال" عند ثبات كافة العوامل فإنه يكون علاقة طردية مباشرة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار.

### ثانيا: النظرية النقدية الكينزية

طور كينز في كتابه الشهير سنة 1936 (النظرية العامة للتوظيف، اسعار الفائدة، النقود) نظرية للطلب على النقود والتي سماها نظرية تفضيل السيولة و لقد تتلمذ كينز على يد استاذة الفريد مارشال وعلى هذا يعتبر من غير المدهش أن تعتمد نظرية كينز للطلب على النقود على صيغة كامبريدج للأرصدة النقدية الحاضرة الا أنه قام بتطوير هذه الصيغة لتشمل متغيرات أخرى فالنقود عند كينز لم تعد مطلوبة لأداء دور تسهيل المبادلات فقط ولكنها تطلب لكي تقوم بأدوار أخرى فبالنسبة اليه تعتبر تفضيل السيولة العامل الأساسي الذي يحدد كمية النقود التي يحتفظ بها الافراد عند مستوى معين من الفائدة ولقد بنيت نظرية كينز في الطلب على النقود على ثلاث دوافع هي:

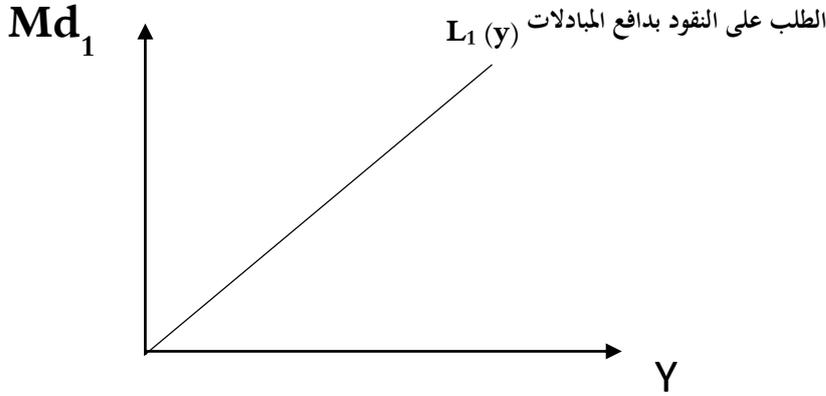
دافع المبادلات او المعاملات : يوجد سبب هاما لتفضيل السيولة عند كينز يتمثل سد الفاصل الزمني بين استلام الدخل و صرفه فالافراد يقومون بالاحتفاظ بالنقود على شكل أرصدة سائلة لمواجهة نفقاتهم في الفترة الزمنية الفاصلة بين استلام الدخل وانفاقه.

## المحور الرابع: النظريات النقدية

لذلك يمكن القول ان الطلب على النقد في الاقتصاد الوطني من أجل المبادلات أو المعاملات هو دالة خطية موجبة  $F$  تابعة للدخل الوطني أي أن:

$$Md_1 = f_1(Y) = L_1(Y)$$

ويمكن تمثيلها بيانيا كما يلي:



2- دافع الاحتياط: ويعود هذا الدافع الى شك الافراد والمؤسسات في ظروف المستقبل كتعرض الاقتصاد لحالة الكساد مثلا والاسرة التي تستهلك كامل دخلها تواجه صعوبة اذا أخر تسديد دخلها مؤقتا إذا لم تكن هناك أرصدة غير مستثمرة كما أن الاعوان الاقتصاديين يضعون جانبا جزءا من دخلهم كأرصدة نقدية لمواجهة النفقات غير المتوقعة نتيجة المرض، السفر، الكوارث .... الخ

حيث يعتمد الاحتفاظ بالنقود على ما يلي:

\* طبيعة نمو وتنظيم سوق الأوراق المالية: أي إمكانية تحويل الأوراق المالية الى سيولة بسرعة وبالتالي انخفاض الطلب على النقود لغرض الاحتياط والعكس صحيح

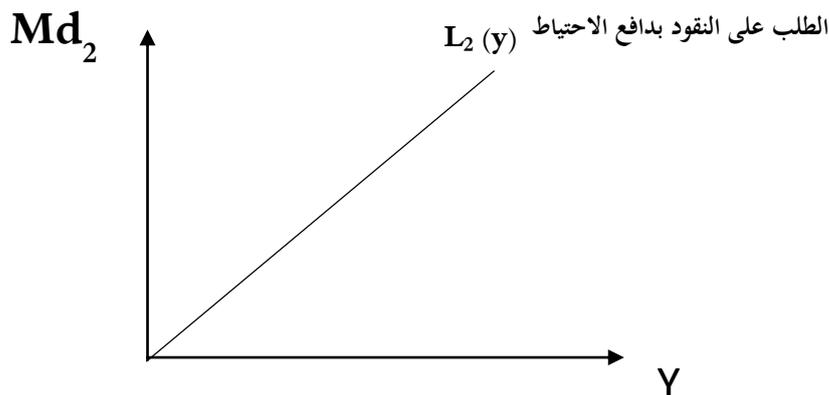
\* حجم الدخل: فكلما زاد الدخل زاد الطلب على النقود لغرض الاحتياط.

\* طبيعة الفرد وظروفه النفسية: فعند الرخاء أو الانتعاش الاقتصادي يظهر تفاؤل الافراد وبالتالي يقل الطلب على النقود لغرض الاحتياط والعكس في حالة الكساد.

ويعتمد الطلب على النقد بدافع الاحتياط على عوامل كثيرة غير أن الدخل هو المحدد الأساس لها لذلك يعتبر الطلب على النقد بدافع الاحتياط دالة تابعة للدخل بالشكل التالي:

$$Md_2 = f(Y) = L_2(Y)$$

والشكل البياني المقابل يوضح ذلك:



## المحور الرابع: النظريات النقدية

وعلى العموم فقد جمع كينز بين الطلب على النقد بدافع المبادلات والاحتياط في معادلة واحدة كما يلي:

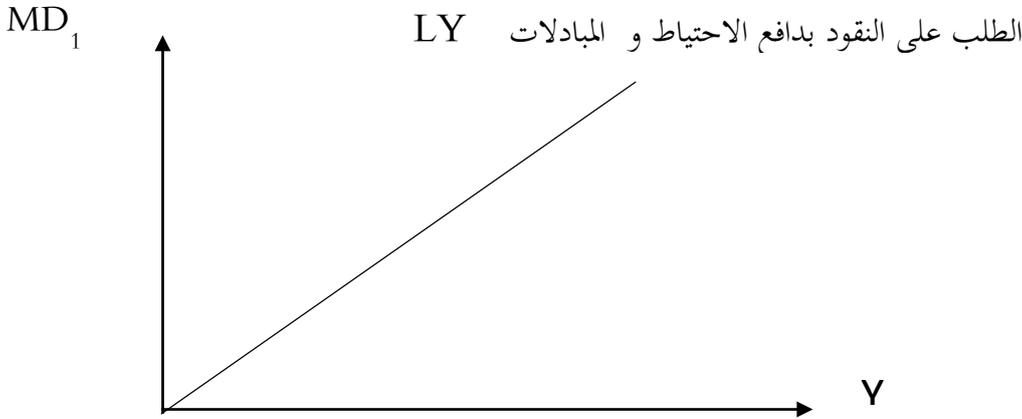
$$MD_1 = Md_1 + Md_2$$

$$MD_1 = L_1y + L_2y$$

$$MD_1 = (L_1 + L_2)y$$

$$MD_1 = LY$$

ويمكن تمثيلها كما يلي:



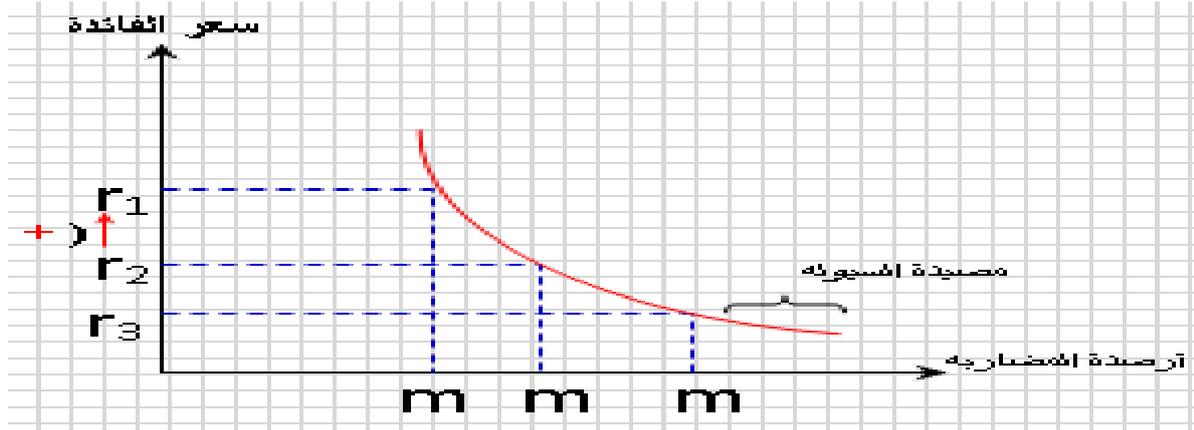
3-دافع المضاربة: يقصد بدافع المضاربة عملية بيع وشراء الأوراق المالية (الأسهم والسندات) في أسواق راس المال في الوقت الحاضر في انتظار البيع والشراء في المستقبل بغية الحصول على أرباح وتعتمد هذه الأخيرة على قدرة المضارب على التنبؤ بأحوال البورصة.

إن أسعار الأصول المالية ترتبط عكسيا بمعدل الفائدة ويعتبر سعر الأصل مرتفعا إذا كان معدل الفائدة منخفضا و(العكس صحيح) بناء على ذلك يتصرف المضاربون حسب توقعاتهم بشأن معدل الفائدة في المستقبل، حيث يميلون نحو شراء الأصول المالية (أي التخلي عن النقود السائلة باعتبار هذه الأصول بديلا لها) إذا اعتقدوا أن معدل الفائدة الآن يعتبر مرتفعا ويتوقعون انخفاضه في المستقبل وهو ما يعني أن أسعار الأصول المالية تعتبر الآن منخفضة وسوف تتجه نحو الارتفاع مستقبلا أما إذا رأوا أن معدل الفائدة الآن منخفضا ويعتقدون أنه سوف يتجه نحو الارتفاع في المستقبل، وهو ما يعني أن أسعار الأصول المالية (السندات) مرتفعة وسوف تميل للانخفاض مستقبلا فإنهم يتجهون نحو بيع هذه الأصول المالية (مقابل زيادة طلبهم على النقود السائلة) ما داموا يعتقدون أن السندات مرتفعة.

وبالتالي فهناك علاقة عكسية بين الطلب على النقود بغرض المضاربة وسعر الفائدة وتمثل ذلك من خلال المنحنى التالي:

$$Md_3 = f(r)$$

## المحور الرابع: النظريات النقدية



هذا يعني ان عند ارتفاع  $r$  فان الطلب على النقود من أجل المضاربة سوف ينخفض والعكس صحيح

فالعلاقة العكسية بين معدل الفائدة والطلب على النقود بغرض المضاربة تتوقف عند حد معين يمثل المستوى الأدنى الذي يمكن أن يبلغه معدل الفائدة والذي أسماه كينز "مصيبة السيولة" عند هذا المستوى يصبح الطلب على النقود لا نهائي المرنة ويصبح الافراد يفضلون السيولة بشكل كلي أي لا يجدون أي فائدة من استثمار أرصدهم السائلة في شراء السندات.

### - السؤال: لماذا لا ينخفض سعر الفائدة الى 0؟

يرى العديد من الاقتصاديين على رأسهم كينز أن سعر الفائدة ينبغي ان لا ينزل عند حد معين (الحد الأدنى) نظرا لأن النقود والسندات ليست بدائل كاملة فتوجد دائما نفقة معينة ينبغي أن تحملها في مقابل تحويل النقود الى سندات ومن ثم لا بد من توافر حد أدنى من العائد لاقناع من يريد اقراض أمواله بتحمل هذه التكلفة.